الاعتقادات الخاطئة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وحقائقها

ورقة الحقائق

الاعتقاد الخاطئ: تخضع جميع الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة لدرجة مفرطة من التدقيق خاصة تلك التي تنشأ من بعض البلدان أو المناطق المحددة.

الحقيقة: تفتح الولايات المتحدة أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية وتلتزم بتقديم معاملة عادلة ونزيهة لا تقوم على التمييز بين المستثمرين الأجانب.

علاوة على هذا: ليس لدى الولايات المتحدة هيئة إلزامية تعمل على فرز الاستثمارات. تتمتع لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة (CFIUS) بسلطة مراجعة معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر الفردية لتحديد آثارها، إن وجدت، على الأمن القومي، وذلك بصفتها آلية مراجعة تطوعية. غير أن الغالبية العظمى للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة في الولايات المتحدة لا تستلزم المراجعة من قبل اللجنة. وعند إجراء هذه المراجعات، تتم المطالبة بتقديم ضمانات للتخفيف من المخاطر لعدد قليل من المعاملات سنويًا ، ومتى تم استيفاء هذه الضمانات، يتم السماح باستكمال المعاملة.

الاعتقاد الخاطئ: تفرض الولايات المتحدة قيودًا شديدة على سفر الأجانب عبر حدودها. وبالتالي يتكبد المستثمرون الدوليون مشقة بالغة فضلاً عن استهلاك الكثير من الوقت للحصول على التأشيرات اللازمة لإدارة الاستثمار القائم في الولايات المتحدة.

الحقيقة: ترحب الولايات المتحدة بالزوار الأجانب وتلتزم بضمان ألا تمثل عملية الحصول على تأشيرة الدخول عقبة تقف أمام القيام برحلات العمل والتجارة الدولية والسياحة التي تتم جميعها عن طريق شرعي.

علاوة على هذا: قامت وزارة الخارجية الأمريكية في السنة المالية 2007 بإصدار ما يربو عن 3.7 مليون تأشيرة سياحية وتجارية وهو ما يتجاوز ما قامت بإصداره في السنة المالية 2006. وعلى الرغم من أن مواطني بعض البلدان مثل الصين والهند والبرازيل يعانون من صعوبة شديدة في الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة، إلا أن الغالبية العظمى من مقدمي طلبات الحصول على التأشيرات من هذه البلدان يحصلون بالفعل عليها. ويُذكر أن ما يزيد عن 1.4 مليون تأشيرة من تأشيرات الدخول لغير الهجرة قد صدرت في عام 2007 لهذه البلدان الثلاث وحدها – وهو ما يمثل حوالي 23% من إجمالي تأشيرات دخول الولايات المتحدة لغير الهجرة التي صدرت لجميع أنحاء العالم في عام 2006.

الاعتقاد الخاطئ: لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بالاستثمارات الأجنبية كما أنها آخذة في الابتعاد تدريجيًا عن سياسة الاستثمارات المفتوحة.

الحقيقة:أكد الرئيس الأمريكي بوش في شهر مايو من عام 2007 ثانية على التزام الولايات المتحدة الصريح والطويل الأمد بالإبقاء على سياسات الاستثمارات المفتوحة.

علاوة على هذا: يدعم إصدار وزارة المالية الأمريكية لبرنامج *استثمر في أمريكا* مؤخرًا هذا الالتزام، إذ تم إعداده ليكون الآلية الرئيسية للحكومة الأمريكية لتنسيق جهود تنشيط الاستثمار الداخلي. هذا فضلاً عن قيام وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2007 بإطلاق مبادرة رئيسية تدعم سياسة الاستثمارات المفتوحة التي تنتهجها الولايات المتحدة، وجاءت تلك المبادرة تحت عنوان "المحافظة على نمو الاقتصاد الأمريكي عبر: : الأسواق المفتوحة والاستثمار والتجارة."

الاعتقاد الخاطئ: لا تقدم الولايات المتحدة آليات دعم للمستثمرين الدوليين مما يُصعب من دخول الكثير من الشركات إلى السوق الأمريكية.

الحقيقة: يرحب برنامج *استثمر في أمريكا* بكافة الاستعلامات كما أنه يمثل نقطة الاتصال الأولى لأي استثمار في الولايات المتحدة.

علاوة على هذا: على الرغم من الدور الذي يلعبه برنامج *استثمر في أمريكا* في عملية التحقيق في الشكاوى، إلا أنه يدعم المستثمرين الأجانب الحاليين والمتوقعين فيما يخص الصعوبات التي يواجهونها من جراء البيروقراطية الفيدرالية. بالإضافة إلى هذا، تقدم الكثير من حكومات الولايات العون للمستثمرين الأجانب حسب الاحتياجات الفردية لهم مع إدارة تفاصيل المعاملات الاستثمارية. وهكذا يوفر هذا النظام اللامركزي للمستثمرين الأجانب الاهتمام اللازم حسب احتياجاتهم الفردية.

INTERNATIONAL TRADE ADMINISTRATION